● أخبار قصيرة

زعيم كوريا الشمالية يهاجم المناورات الأميركية الكورية الجنوبية

أكد زعيم كوريا الشمالية، كيم جونغ أون، ضرورة إجراء مراجعة شاملة للاستراتيجية العسكرية وإجراء توسيع كبير في القدرات النووية لبلاده. وخلال زيارته للمدمرة «تشوي هيون» يوم الاثنين (١٨ آب/ اغسطس ٢٠٢٥)، واطّلاعه على اختبارات أنظمة التسليح والتدريبات العسكرية على متنها، وجه كيم انتقادات حادة إلى المناورات العسكرية المشتركة «درع الحرية أولشي» بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأميركية، التي بدأت في ١٨ آب/أغسطس وستستمر حتى ٢٨ منه، ووصفها بأنها «خطوة نحو إشعال الحرب» وتعبير صريح عن «الموقف العدائي» تجاه بلاده.

وشدد على أن التصعيد العسكري الأميركي - الكوري الجنوبي، يشكل تهديدًا للسلام الإقليمي، داعيًا إلى «تسريع برنامج التسلح النووي» لمواجهة ما وصفه بمحاولات الأعداء لإنشاء «تحالف عسكري نووي».

كما رأى أن «هذا التطور الخطير يتطلب اتخاذ إجراءات مضادة استباقية وشاملة»، في إشارة إلى خطط بيونغ يانغ لتعزيز ترسانتها العسكرية والرد على ما تعتبره تهديدات خارجية متزايدة.

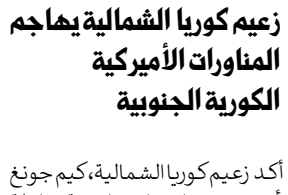

ترامب: أوكرانيا لن تنضم إلى «الناتو» وأستبعد ارسال قوات برية اليها

استبعد دونالد ترامب إرسال قوات برية إلى أوكرانيا لفرض أي اتفاق سلام محتمل مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، متراجعاً عن وعد سابق بتزويد كييف بضمانات أمنية اعتبرها حلفاء أوروبا تقدماً كبيراً نحو وقف الغزو الروسي.

ورداً على سؤال خلال مقابلة هاتفية مع قناة «فوكس نيوز» عمّا إذا كان بإمكانه «طمأنة» المستمعين بمن فيهم العديد من أعضاء قاعدته «ماغا» المؤيّدين لسياسة خارجية انعزالية تضع أميركا أولاً، أكّد ترامب، أن الولايات المتحدة لن ترسل قوات برية إلى أوكرانيا، وقال: «لديكم هذا التأكيد، وأنا الرئيس».

ولم يستبعد تقديم دعم جوي لكييف في حال التوصل إلى اتفاق، مشدّداً على أن أوكرانيا لن تنضم إلى «الناتو»، وأن أي شكل من أشكال الأمن سيكون خارج هيكل الحلف. ومع ذلك، صرّح ترامب بأن واشنطن قد تكون مستعدّة لتقديم دعم جوي لأوكرانيا لدعم أي اتفاق، فيما سيظل تحولاً ملحوظاً في سياسة إدارته بشأن الصراع.

وفي موقف متوافق مع موقف موسكو، التي اعتبرت نشر قوات من دول «الناتو» في أوكرانيا خطاً أحمر، أشار ترامب إلى أنه لا يزال متفائلاً بإمكانية التوصل إلى اتفاق مع بوتين.

ووفق مصادر مطّلعة على المحادثات لوكالة «فرانس برس»، اقترح بوتين لقاء زيلينسكي في موسكو، غير أن الرئيس الأوكراني رفض الدعوة، وسط تعقيدات إضافية بسبب مشاركة بوتين في اجتماع «منظمة شنغهاي» للتعاون في تيانجين، الصين، نهاية آب، ما يجعل عقد قمة ثنائية خلال الأسبوعين المقبلين أمراً غير واضح.

في ظل رفع الرسوم الجمركية

واشنطن ونيودلهي.. هل بدأ إنفراط عقد التحالف؟

الوفاق/ في عالم تتشابك فيه المصالح وتتصادم فيه السياسات، لم تعد الحروب تُخاض بالسلاح وحده، بل باتت الرسوم الجمركية والعقوبات الاقتصادية أدوات فعّالة في رسم خرائط النفوذ وإعادة تشكيل التحالفات. وبينما كانت العلاقات بين الولايات المتحدة والهند تُصنّف ضمن الشراكات الاستراتيجية المتينة، جاءت قرارات الرئيس الأميركي دونالد ترامب برفع الرسوم الجمركية على المنتجات الهندية إلى ٥٠٪ لتفتح باباً جديداً من التوتر، وتدفع بالمراقبين إلى التساؤل: هل نشهد بداية حرب باردة جديدة، ولكن هذه المرة بين واشنطن ونيودلهي؟

الهند، بثقلها السكاني والاقتصادي، لم تعد مجرد لاعب إقليمي، بل باتت رقماً صعباً في المعادلة الدولية. وقرارها الاستراتيجي بالانفتاح على روسيا في مجال الطاقة، رغم التحذيرات الأميركية، شكّل نقطة تحوّل في علاقتها مع واشنطن. فهل كان هذا القرار بداية لانفراط عقد التحالف؟ وهل تستطيع الولايات المتحدة تحمّل خسارة شريك آسيوي بهذا الحجم؟ أم أن الهند، رغم الضغوط، ستعيد تموضعها ضمن تكتلات جديدة تعيد رسم ملامح النظام العالمي؟ السؤال هنا كيف يمكن لقرار جمركي أن يهزّ توازنات دولية عمرها عقود.

النفط الروسي يشعل فتيل الأزمة

منذ اندلاع الأزمة الأوكرانية، اتخذت الولايات المتحدة موقفاً صارماً تجاه روسيا، وفرضت عليها عقوبات اقتصادية غير مسبوقة. وفي هذا السياق، كان من المتوقع أن تلتزم الدول الحليفة، ومنها الهند، بسياسة تقليص العلاقات التجارية مع موسكو. لكن نيودلهي، التي تواجه تحديات طاقوية ضخمة بسبب تعدادها السكاني الهائل، اختارت طريقاً مختلفاً.

الهند قررت زيادة وارداتها من النفط الروسي، ليس بدافع التحدي، بل لحماية اقتصادها من الانهيار. فأسعار النفط الروسي كانت أقل بكثير من السوق العالمي، وشروط الدفع كانت ميسّرة، ما جعل هذا الخيار مثالياً للهند. لكن ترامب، الذي يرى في كل برميل نفط روسي دعماً مباشراً للحرب في أوكرانيا، اعتبر الخطوة الهندية خيانة للتحالف، وردّ عليها بفرض رسوم جمركية إضافية بلغت ٢٥٪، لتصل إلى ٥٠٪ على العديد من المنتجات الهندية الحيوية.

سلاح اقتصادي أم عقاب سياسي؟

الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب لم تكن مجرد إجراء اقتصادي، بل حملت في طياتها رسالة سياسية واضحة: من لا يلتزم بالخط الأميركي، سيدفع الثمن. والهند، التي تُعد رابع أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة، تلقت هذه الرسالة بقسوة.

القطاعات المستهدفة شملت المنسوجات، والأدوية، والسلع الزراعية، وقطع غيار السيارات، وهي قطاعات تشكّل العمود الفقري للصادرات الهندية. ومع ارتفاع الرسوم إلى ٥٠٪، أصبحت هذه المنتجات أقل تنافسية في السوق الأميركي، ما يهدد بانهيار عقود توريد بمليارات الدولارات.

الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب لم تكن مجرد إجراء اقتصادي، بل حملت في طياتها رسالة سياسية واضحة: من لا يلتزم بالخط الأميركي، سيدفع الثمن. والهند، التي تُعد رابع أكبر شريك تجاري لامريكا، تلقت هذه الرسالة بقسوة

الاقتصاد الهندي في مرمى النيران

وفق تقديرات غرفة التجارة الهندية، فإن قرار ترامب سيكبّد الهند خسارة لا تقل عن ١٢ مليار دولار سنوياً من قيمة صادراتها إلى الولايات المتحدة. ومع كون أميركا ثاني أكبر سوق خارجي للهند، فإن هذه الخسائر قد تؤدي إلى اختلال في الميزان التجاري، وضغوط على العملة المحلية، وتراجع في الاستثمارات الأجنبية.

شركات هندية عملاقة مثل «تاتا موتورز» و«ماهندرا» بدأت بالفعل في مراجعة استراتيجياتها، وبعضها يفكّر في نقل جزء من عملياته إلى أسواق أخرى، مثل جنوب شرق آسيا أو أميركا اللاتينية، هرباً من الجمارك الأميركية الباهظة.

الضربة القاصمة في المعركة التجارية

الهند تُعرف بـ«صيدلية العالم»، وتُصدّر قرابة ٨,٧ مليار دولار من الأدوية إلى الولايات المتحدة سنوياً، أي ما يعادل ٣٠٪ من صادراتها العالمية. لكن هذا القطاع الحيوي بات مهدداً بالانهيار، مع الرسوم الجديدة التي جعلت المنتجات الهندية أقل جدوى تجارياً.

شركات مثل «صن فارما» و«دكتور رديز» تواجه خطر فقدان عقودها، ما يهدد آلاف الوظائف، ويضع أكثر من ٤ ملايين وظيفة مرتبطة بالتصدير إلى أميركا في دائرة الخطر. وما يزيد الطين بلة، أن أكثر من ٤٠٪ من الأدوية البديلة التي تُستهلك في الولايات المتحدة تأتي من مصانع هندية، ما يعني أن الأزمة قد تمتد لتطال المستهلك الأميركي أيضاً.

لماذا تصرّ الهند على موقفها؟

رغم الضغوط، لم تتراجع الهند عن قرارها بشراء النفط الروسي. فنيودلهي ترى أن أمنها الطاقوي فوق كل اعتبار، وأن البدائل من الخليج الفارسي وأميركا أكثر كلفة ولا تلبّي احتياجاتها المتزايدة. كما أن الهند بدأت تبحث عن حلول بديلة، مثل الاتفاقات النفطية بالعملات المحلية بعيداً عن الدولار، ما يعكس توجهاً نحو فك الارتباط التدريجي بالمنظومة المالية الغربية.

الهند تدرك أن التراجع أمام الضغط الأميركي سيضعف استقلالها السياسي، ويجعلها تابعاً لا شريكاً. ولهذا، فإنها تفضّل تحمّل الخسائر الاقتصادية على أن تتنازل عن سيادتها في اتخاذ القرار.

هل يتغيّر شكل التحالفات الدولية؟

الضغط الأميركي على الهند قد يأتي بنتائج عكسية، إذ يدفعها نحو تعميق علاقاتها مع روسيا والصين، ضمن تكتلات مثل «بريكس» و«منظمة شنغهاي». وهذا التحوّل قد يعيد تشكيل النظام العالمي، ويضعف الهيمنة الأميركية على الاقتصاد الدولي.

الهند، التي كانت تُعتبر حليفاً محتملاً في مواجهة الصين، قد تجد نفسها مضطرة للتحالف معها، إذا استمرت واشنطن في سياسة العقاب. وهذا السيناريو يُقلق صناع القرار في أميركا، الذين يدركون أن خسارة الهند تعني خسارة موطئ قدم استراتيجي في آسيا.

هل من أفق للحل؟

وسط هذا التوتر، يبقى الأمل معقوداً على اللقاء المحتمل بين رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي ودونالد ترامب، خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة. فالمصادر تشير إلى أن الهدف الرئيسي من الزيارة سيكون إجراء محادثات مباشرة لحل القضايا التجارية والجمركية.

هذا اللقاء، إن تم، قد يكون فرصة لإعادة بناء الثقة، وتجاوز الخلافات، خصوصاً أن العلاقات بين البلدين تتجاوز الاقتصاد، وتشمل التعاون في مجالات الدفاع والتكنولوجيا والتعليم.

بين العقاب والتحدي

ما يحدث بين واشنطن ونيودلهي ليس مجرد خلاف تجاري، بل هو اختبار حقيقي لقدرة الدول على الحفاظ على استقلالها في ظل الضغوط الدولية. الهند، التي تواجه تحديات ضخمة، اختارت طريقاً صعباً، لكنه يعكس رغبتها في أن تكون قوة مستقلة، لا تابعاً.

أما الولايات المتحدة، فإن سياستها العقابية قد تؤدي إلى نتائج عكسية، وتدفع بحلفائها نحو خصومها. وفي عالم يتغيّر بسرعة، فإن من ينجح هو من يستطيع بناء تحالفات قائمة على الاحترام المتبادل، لا على الإملاءات.

الحرب التجارية بين واشنطن ونيودلهي قد تكون بداية لتحوّل كبير في النظام العالمي، فإما أن تُعيد الدول الكبرى حساباتها، أو أن نشهد ولادة نظام جديد، تُكتب قواعده في موسكو وبكين، وتُوقّع عليه نيودلهي.

بريطانيا تواجه ضغوطاً شعبية متصاعدة لمعاقبة الكيان الصهيوني فوراً

يواجه رئيس الوزراء البريطاني، كير ستارمر، ضغوطاً متصاعدة لاستدعاء البرلمان من عطلته بشكل عاجل، من أجل مناقشة «فرض عقوبات فورية» على كيان العدو الصهيوني.

وكتب عدد من كبار السياسيين من الأقاليم الخاضعة للندن، في إسكتلندا وويلز وإيرلندا الشمالية، رسالة مشتركة، حثّوا فيها ستارمر على اتّخاذ إجراءات حاسمة لإنهاء «الإبادة الجماعية» في قطاع غزة. وأتت هذه الرسالة، التي حظيت بدعم شخصيات بارزة من أحزاب متعدّدة، استجابةً لمطالب شعبية ونيابية مستمرّة بفرض عقوبات على كيان الاحتلال، وتعبيراً عن الاستياء من حملة التغوّل الحكومي ضد الاحتجاجات المؤيّدة لفلسطين.

ومن بين الموقّعين البارزين عليها، الوزيرة الأولى لإيرلندا الشمالية ميشيل أونيل، وزعيمة حزبَي «الاشتراكي الديمقراطي» و«العمل» كلير حنا، وزعيم «الحزب القومي الإسكتلندي» في وستمنستر ستيفن فلين، والزعيمة المشاركة لـ«حزب الخضر» الإسكتلندي لورنا سلاتر، وزعيم حزب «بلايد كامري» الويلزي رون أب إيروورث، وزعيمة كتلته في وستمنستر (مقرّ البرلمان البريطاني في لندن) ليز سافيل-روبرتس.

وممّا جاء في نص الرسالة، أن «الكارثة الإنسانية التي تتكشّف في غزة، هي من صنع البشر ويمكن تجنّبها»، وأن كيان العدو «لا يعتمد القصف والتدمير المستمرَّيْن فحسب، بل ويخلق على نحو متعمَّد ظروفاً لتجويع السكان المدنيين. إن منع الغذاء والماء والإمدادات الطبية قد أدّى إلى ما تصفه وكالات الأمم المتحدة وخبراء الشؤون الإنسانية بأنه مجاعة بقرار؛ مجاعة تحصد الأرواح بسرعة وتلحق أضراراً لا يمكن إصلاحها بسكان يعانون أصلاً من صدمات سيكولوجيّة عميقة». وطالب الموقّعون، ستارمر، بإنهاء جميع مبيعات الأسلحة لكيان العدو، ودعم «تحقيقات دولية مستقلّة في جرائم الحرب المزعومة والجرائم ضدّ الإنسانية وأعمال الإبادة الجماعية في غزة».

وشدّدوا على أنه يجب على بريطانيا استخدام «نفوذها الدبلوماسي للضغط من أجل إيصال الغذاء والماء والدواء والمساعدات الإنسانية من دون عوائق إلى شعب غزة». كما نقلت صحف لندن عن النائبة ليز سافيل-روبرتس، قولها إن استدعاء البرلمان «سيمنح النواب الفرصة للتدقيق في الإجراءات غير الكافية للحكومة البريطانية في مواجهة أزمة دولية وإنسانية متزايدة، والمطالبة بخطوات فورية وحاسمة يمكن المملكة المتحدة من خلالها المساهمة في وضع حدّ للدمار».

ويأتي هذا التصعيد النيابي، بينما تتزايد حدّة الجدل الداخلي حول الإجراءات الحكومية ضدّ الناشطين المؤيّدين لتنظيم «الحركة من أجل فلسطين» (بالستاين آكشن)، والذي أذكاه أيضاً رفع ناشطين شكوى ازدراء محكمة ضدّ وزيرة الداخلية، إيفيت كوبر، باعتبار أنها ضلّلت الجمهور بقولها إن «بالستاين آكشن» تمّ حظرها «بسبب العنف ضد الأشخاص»، بينما تُظهر الوثائق القانونية أن القرار استند إلى إلحاق أضرار بالممتلكات، وتحديداً في مواقع شركة «أنظمة إلبيت» (Elbit Systems) الكيان لصناعة الأسلحة في المملكة المتحدة.

وكانت كوبر اعترفت علناً، في مقال لها في صحيفة «أوبزرفر» الأسبوعية، بأن كيان العدو يرتكب «جرائم ضدّ الإنسانية»، مؤكدةً حقّ التظاهر ضدّ الوضع الكارثي في غزة، ومستدركةً بأن «هذا الحقّ لا يمتدّ إلى العنف والترهيب وإلحاق الأذى». إلّا أن ناشطين مؤيّدين لفلسطين، اعتبروا أن دفاعها عن حظر «بالستاين آكشن» في المقال نفسه، كان «مضلّلاً».

وعليه، وجّهت منظمة «دافعوا عن هيئات محلّفينا» (Defend Our Juries)، رسالة إلى المدعي العام ريتشارد هيرمر، حذّرت فيها من أن تصريح الوزيرة يرقى إلى مستوى ازدراء المحكمة، لأنه «يمنع المحاكمات العادلة للمتهمين»؛ علماً أن شرطة العاصمة كانت اعتقلت ما يقرب من ٦٠٠ متظاهر تجمّعوا في ساحة البرلمان، الأسبوع الماضي، للاحتجاج على حظر الحركة، ورفعوا لافتات تندّد بالإبادة في غزة. وقالت الشرطة إن المتظاهرين، ومن بينهم عشرات المتقاعدين من كبار السن، خرقوا «قانون مكافحة الإرهاب»، وأصبحوا عرضة لمواجهة عقوبات قد تصل إلى ١٤ سنة سجنية.

وفي سياق متّصل، حذّر مكتب رئيس الوزراء في «١٠ داونينغ ستريت»، من أن الكاتبة الإيرلندية، سالي روني، قد ترتكب جريمة إرهابية بعد إعلان نيّتها التبرّع بعوائد عرض أعمالها على تلفزيون «هيئة الإذاعة البريطانية» لدعم «الحركة من أجل فلسطين». وردّت روني بتحدٍّ، قائلة: «إذا كان دعم (بالستاين آكشن) يجعلني داعمة للإرهاب بموجب قانونكم، فَلْيكن».

ويجيء ذلك في وقت يستمرّ فيه الحراك المباشر ضدّ الشركات المتورّطة في تزويد كيان العدو بالأسلحة؛ إذ حاصر نشطاء مدخل مصنع «ليوناردو» للأسلحة في إدنبرة للمرّة الثانية خلال شهر، ما أدّى إلى اعتقال شخصين بموجب قانون الإرهاب السيّئ الصيت. وكانت المقرّرة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالأراضي الفلسطينية المحتلّة، فرانشيسكا ألبانيز، اتّهمت الشركة بأنها «مكوّن رئيسي» من المجهود الحربي للكيان في غزة.